



2024 يناير 15

مذكرة-إطار رقم: 008X24

إلى

السيدات والسادة:

المفتشين العامين

مدیرتی و مدیری الإدراة المركزیة

مدیرة و مدیری الأکادیمیات الجھویة للتریة والتکوین

المدیرات والمدیرین الإقلیمیین

مدیرات و مدیری مؤسسات التریة والتکوین العمومی

الموضوع: في شأن إرساء وأجرأة آلية مواكبة مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية.

المرجع: التزامات خارطة الطريق 2022-2026، من أجل مدرسة عمومية ذات جودة:

- الإطار الإجرائي لتنزيل خارطة الطريق، لا سيما البرنامج رقم 20 المتعلق بإرساء منظومة الالتزام-

والتواصل داخل المنظومة التربوية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام المؤيد بالله:

وبعد، فتفعيلاً للتزامات خارطة الطريق 2022-2026، من أجل مدرسة عمومية ذات جودة، ولقتضيات البرامج

المnderجة ضمن الإطار الإجرائي لتنزيل هذه الخارطة، لا سيما البرنامج رقم 6 ورقم 17 ورقم 20، وفي سياق التحولات

الجارية حالياً بمؤسسات التربية والتعليم العمومي، تشرع الوزارة، من خلال هذه المذكرة-الإطار، في إرساء وأجرأة

آلية مواكبة مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية، من أجل مؤازرة هیأة الإدراة التربوية والتدبیر

وهيأة التربية والتعليم ودعمهما للقيام بمهام المنوط بهما، ومنها، على الخصوص، إعداد وإنجاز وتقديم مشروع

المؤسسة المندمج.

وفيمالي أھم عناصر المقاربة المعتمدة في إرساء وأجرأة هذه الآلية:

ا. سياق إرساء آلية مواكبة مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية

يندرج إرساء هذه الآلية في سياق تنزيل الوزارة للتزامات وبرامج خارطة الطريق 2022-2026، من أجل مدرسة

عمومية ذات جودة، التي توفر أهمية قصوى للمحاور الأساسية للمنظومة التربوية، المتمثلة في التلميذ والأستاذ

والمؤسسة التعليمية، والتي تسعى، في أفق سنة 2026، إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية الثلاثة التالية:

• الهدف الاستراتيجي الأول: مضاعفة نسبة تحكم التلميدات والتلاميذ، المنتهين لسلك التعليم الابتدائي، في
التعلمات الأساسية؛

• الهدف الاستراتيجي الثاني: مضاعفة نسبة التلميدات والتلاميذ المستفیدين من الأنشطة الموازية؛

• الهدف الاستراتيجي الثالث: تقليل نسبة الهدر المدرسي بالثلث.

II. تشخيص الوضع

أبان التشخيص الميداني للوضع القائم، حاليا، بمؤسسات التربية والتعليم العمومي على جملة من الإكراهات والصعوبات التي تحول دون اضطلاعها بكافة الأدوار والمهام المنوطة بها على الوجه الأمثل، لا سيما إعداد وتفعيل وتقييم مشروع المؤسسة المندمج، إذ تعرّضها تحديات كثيرة، ذات طبيعة مركبة، من قبيل:

▪ صعوبة تحقيق الفريق التربوي والإداري بمؤسسات التربية والتعليم العمومي للأهداف الموكول إليه أجرائها، وذلك لعدة أسباب من بينها نقص في توفر العديد من الشروط الضرورية للإنجاز، خصوصاً ما يتعلق بالاستفادة من دورات التكوين والرفع من القدرات التدبيرية وتوفّر ظروف وبيئة عمل ملائمة تساهُم في تنسيق تدخلات الفاعلين من داخل المؤسسة التعليمية ومن خارجها؛

▪ عدم مسايرة النتائج المحققة على مستوى هذه المؤسسات لأهداف السياسة التربوية المعتمدة، مما يستدعي تعزيز آليات المراقبة والتأطير والتتبع والتقييم الموظفة لكي تساهُم بفعالية في معالجة وتصحيح الثغرات التي يتم رصدها؛

▪ صعوبة تبع وتأطير مؤسسات التربية والتعليم العمومي عن قرب من طرف العديد من المديريات الإقليمية، خصوصاً تلك التي تميز بشساعة مجالها الجغرافي أو التي تشرف على عدد كبير من المؤسسات التعليمية.

III. التعريف بآلية مواكبة مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية

من أجل كسب رهان مواجهة الإكراهات سالفه الذكر ومعالجة الصعوبات القائمة، تتطلع الوزارة إلى إرساء آلية متكاملة لمواكبة مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية؛ ويتعلق الأمر بإرساء شبكة من المراقبين الميدانيين الذين سيتم انتقاهم، وفق معايير محددة، وتكوينهم وإعدادهم للاشتغال بدوام كامل مع الأحواض المدرسية، بهدف تقديم الدعم الضروري للسيدات والساسة مديريات ومديري مؤسسات التربية والتعليم العمومي ولهيئة الإدارة التربوية والتدبير ولهيئة التربية والتعليم، ول مختلف الفاعلين داخل هذه المؤسسات، من أجل مواجهة الإكراهات والصعوبات التي تعرّضهم وتحول دون قيامهم بمهام المنوطة بهم، وكذا تحقيق التحولات المنشودة داخل المدرسة العمومية واندماجها ضمن محیطها المحلي، وذلك عبر:

- تعزيز التواصل الإيجابي والتنسيق الفعال والارتقاء بجودة العلاقات وتوفير مناخ من الثقة والتثمين داخل مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية، مما يسمح للفرق التربوية بها باستكشاف آفاقها والتجدد في ممارساتها المهنية والانخراط في دينامية عمل إيجابية ومحفزة؛
- المساعدة على توفير الظروف الملائمة لتفكير الجماعي والبناء المشترك داخل الحوض المدرسي، مما يتاح للفرق التربوية العمل على إيجاد الأجوبة والحلول الملائمة للخصوصيات المحلية والتحديات الميدانية؛
- تشجيع وحفز الفرق التربوية على المبادرة وتجريب مقاريب وأدوات مبتكرة، كفيلاً بإنجاح أجرأة مشاريع المؤسسة المندمجة على مستوى مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية؛
- مواكبة ودعم تنمية الشراكات المتعددة الأطراف الرامية إلى تجويد وتطوير إعداد وتدبير وتقدير مشاريع المؤسسة المندمجة؛
- مواكبة مؤسسات التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي الإعدادي والتعليم الثانوي التأهيلي المنخرطة في برنامج "مدرسة الريادة" وتلك التي تعبّر عن رغبتها للانضمام لهذا البرنامج، ودعمها لتحقيق معايير الجودة المطلوبة للحصول على علامة "مدرسة الريادة" أو الاحتفاظ بها.

وتنبني هذه الآلية على الدعامات الأساسية التالية:

1. تعزيز قدرات ومهارات المواكبين وتأهيلهم للاضطلاع بمهامهم وبالتالي المساهمة الفعالة في إرساء التحول التربوي والإداري والتنظيمي المنشود داخل مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية؛
2. إرساء بنيات تنظيمية على كافة مستويات المنظومة التربوية تسهر على إرساء وتفعيل وتتبع آلية المراقبة؛
3. تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية والتدبيرية المعتمول بها حالياً بمؤسسات التربية والتعليم العمومي وعلى مستوى المديريات الإقليمية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛
4. رقمنة الأنشطة التدبيرية على مستوى مؤسسات التربية والتعليم العمومي والمديريات الإقليمية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

IV. تنظيم وقيادة وتتبع آلية المراقبة

اعتباراً لكون آلية المراقبة تدرج ضمن نسق شمولي يستهدف، على الخصوص، دعم تفعيل برامج خارطة الطريق من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية على مستوى مؤسسات التربية والتعليم العمومي، من خلال مؤازتها في إعداد وإنجاز وتقدير مشاريعها المندمجة، فإنه يتبع على المصالح المعنية بالوزارة، في إطار من التكامل والانسجام، إرساء هذه الآلية محلياً وتأطيرها وتبعها إقليمياً وجهوياً ومركزاً، وفق المنهجية الإجرائية التالية:

١- على مستوى مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية

يتم اعتماد مواكب(ة) ميداني(ة) على مستوى كل حوض مدرسي، ويرتبط هذا المواكب تنظيمياً بمؤسسات التربية والتعليم العمومي والحوض المدرسي وإدارياً بال مديرية الإقليمية، ويخصص له فضاء عمل مجهز بالثانوية التأهيلية المتخصصة كمركز للحوض المدرسي، حيث يضطلع بالمهام التالية:

- دعم مديرات ومديري مؤسسات التربية والتعليم العمومي، المنتظمة ضمن حوض مدرسي، بتنسيق مع المنسق الإقليمي لآلية المراقبة المذكور أدناه، للقيام بمهامهم المختلفة، وتملك إعداد وإنجاز وتقييم مشروع المؤسسة المندمج؛
- مواكبة إرساء دينامية التحول داخل مؤسسات التربية والتعليم العمومي والحوض المدرسي؛
- ضمان تبادل وتقاسم البيانات والوثائق المؤسساتية بانسيابية ويسر؛
- التحسيس بأهمية الالتزام بضوابط ومساطر الحكامة الجيدة والتدبير الناجع؛
- تيسير برمجة ورشات عمل منتظمة للتبادل والتقاسم والبناء المشترك من طرف أعضاء الفرق التربوية بمؤسسات التربية والتعليم العمومي والحوض المدرسي؛
- المساعدة على نسج علاقات تواصلية وتدبيرية فعالة وسلسة بين أعضاء الفرق التربوية والعمل على توفير الظروف الملائمة للتفكير الجماعي، مما يسهم في إيجاد الأجوبة والحلول والمقاربات الملائمة للخصوصيات المحلية والتحديات الميدانية؛
- العمل على مواكبة تنمية الشراكات المتعددة الأطراف لأجل تجويد وتطوير إعداد وتدبير وتقييم مشاريع المؤسسة المندمجة.

٢- على المستوى الإقليمي

تحدد على مستوى كل مديرية إقليمية لجنة إقليمية تتبع آلية المراقبة يرأسها السيد(ة) المدير(ة) الإقليمي(ة)، وتضم في عضويتها كل من المنسق(ة) الإقليمي(ة) لآلية المراقبة ورؤسات ورؤساء المصالح المعنية وممثلين عن المفتشين والمواكبيين الميدانيين ومنسقي الأحواض المدرسية، وتضطلع بالمهام التالية:

- الإشراف على إرساء وتفعيل وتتبع آلية المراقبة على الصعيد الإقليمي وتذليل الصعوبات والإكراهات التي قد تعيق ذلك؛
- المصادقة على برنامج العمل الإقليمي والمحصيلة الإقليمية الدورية لإرساء وتفعيل آلية المراقبة؛
- اتخاذ التدابير الكفيلة بدعم ومصاحبة المواكبيين في الميدان، وتشجيعهم على الانتظام في جماعات ممارسات مهنية؛

- دعم ومواكبة إعداد وتنفيذ المهام ومشاريع المؤسسة المندمجة على مستوى مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية من خلال تعبئة الإمكانيات المتاحة وتوظيف الأدوات المؤسساتية الممكنة، من قبيل الدعم القانوني والإداري والمسطري.

يتم تعين أعضاء اللجنة الإقليمية لتبني آلية المعاكبة وتحديد مهامها ونظام اشتغالها بمقر للسيد(ة) المدير(ة) الإقليمي(ة).

يقوم المنسق الإقليمي لآلية المعاكبة بتنسيق وتأطير وتتبع وتقدير عمل المعاكبين على صعيد مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية، ويتولى إنجاز المهام التالية:

- ضمان تبادل وتقاسم البيانات والوثائق المؤسساتية بانسيابية ويسر؛
 - التحسيس بأهمية الالتزام بضوابط ومساطر الحكومة الجيدة والتدبير الناجع؛
 - الحرص على تداول المعلومة الصحيحة بين مختلف المستويات الإدارية للمنظومة التربوية؛
 - معاكبة تنمية الشراكات المتعددة الأطراف لأجل تجويد إعداد وتدبير وتقدير مشاريع المؤسسة المندمجة؛
 - دعم ومواكبة شركاء مؤسسات التربية والتعليم العمومي للاشتغال ضمن شبكات؛
 - المساعدة على نسج علاقات تواصيلية وتدبيرية فعالة وسلسة بين مختلف المستويات الإدارية المذكورة.
- وبحكم أن مهام رؤساء مؤسسات التعليمية والتوجيه بالديريات الإقليمية تتanaxع بشكل كبير مع المهام التي تضطلع بها آلية المعاكبة، يقوم السيدات والسادة المديرات والمديرون الإقليميون بتكليف هؤلاء بمهمة منسقي آلية المعاكبة على المستوى الإقليمي.

3- على المستوى الجهوي

تحدث على مستوى كل أكاديمية جهوية للتربية والتكوين لجنة جهة لقيادة وتتابع إرساء آلية المعاكبة والوساطة والاستشارة، يرأسها السيد(ة) مدير(ة) الأكاديمية، وتضم في عضويتها كل من المنسق(ة) الجهوي(ة) لآلية المعاكبة والمديرات والمديرين الإقليميين ورؤساء الأقسام والمصالح المعنية، وممثلين عن المكلفات والمكلفين بمهام تنسيق التفتيش الجهوي وعن منسقي آلية المعاكبة على المستوى الإقليمي، وتتولى المهام التالية:

- الإشراف على إرساء وتفعيل وتتابع آلية المعاكبة والوساطة والاستشارة على الصعيد الجهوي وتذليل الصعوبات والإكراهات التي قد تعيق ذلك؛
- المصادقة على برنامج العمل الجهوي و الحصيلة الجهوية لإرساء وتفعيل آلية المعاكبة والوساطة والاستشارة؛
- اتخاذ التدابير الكفيلة بتسهيل عمل منسقي آلية المعاكبة على المستويين الجهوي والإقليمي وعمل المعاكبين على مستوى مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية؛

ويتم تعيين أعضاء اللجنة الجهوية لقيادة و تتبع إرساء آلية المراقبة والوساطة والاستشارة وتحديد مهامها ونظام اشتغالها بمقرر للسيد(ة) مدير(ة) الأكاديمية.

يقوم المنسق الجهوي لآلية المراقبة بتنسيق وتأطير وتتبع وتقدير عمل منسقي آلية المراقبة على المستوى الإقليمي، ويتولى إنجاز المهام التالية:

- ضمان تبادل وتقاسم البيانات والوثائق المؤسساتية بانسيابية ويسر؛
- التحسيس بأهمية الالتزام بضوابط ومساطر الحكامة الجيدة والتدبير الناجع؛
- الحرص على تداول المعلومة الصحيحة تصاعديا وتنازليا بين مختلف المستويات الإدارية للمنظومة؛
- دعم ومواكبة إعداد وتنفيذ المهام ومشاريع المؤسسة المندمجة على مستوى مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية من خلال تعبئة الإمكانيات المتاحة وتوظيف الأدوات المؤسساتية الممكنة، من قبيل الدعم القانوني والإداري والماسطري؛
- مواكبة تنمية الشراكات المتعددة الأطراف لأجل تجويد وتطوير إعداد وتدبير وتقدير وتقدير مشاريع المؤسسة المندمجة؛
- العمل على دعم ومواكبة شركاء مؤسسات التربية والتعليم العمومي للاشتغال ضمن شبكات؛
- المساعدة على نسج علاقات تواصلية وتدبيرية فعالة وسلسة بين مختلف المستويات الإدارية المذكورة.

وبحكم أن مهام رئيسيات ورؤساء مصالح الارتفاع بتدبير المؤسسات التعليمية، على مستوى الأكاديميات، تتقطّع بشكل كبير مع المهام التي تضطلع بها آلية المراقبة على المستوى الجهوي، يقوم السيد مدير و مدبرو الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بتكييف هؤلاء بمهمة منسقي هذه الآلية على المستوى الجهوي.

4- على المستوى المركزي

تتولى لجنة قيادة مركبة، يرأسها السيد الوزير، الإشراف على قيادة وتقدير إرساء آلية المراقبة على الصعيد الوطني. وتضم في عضويتها، علاوة على المنسق الوطني لهذه الآلية، المرتبط إداريا بمديرية التقويم وتنظيم الحياة المدرسية والتكتونيات المشتركة بين الأكاديميات، كل من الكاتب العام للوزارة والمفتش العام للشؤون الإدارية ومديري المصالح المركزية المعنية وممثلين عن وحدة دعم الإصلاح، وتضطلع بمهام التالية:

- الإشراف والتوجيه العام وتحديد الاختيارات الاستراتيجية والأولويات الوطنية لآلية المراقبة؛
- اتخاذ القرارات الكفيلة بتذليل عمل منسقي آلية المراقبة على المستوى الوطني والجهوي والإقليمي وعمل المراقبين على مستوى مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية؛
- القيام بالأدوار التحكيمية التي يتطلبها إرساء وأجرأة آلية المراقبة؛
- المصادقة على برنامج العمل والحسابية الوطنية لإرساء وتفعيل آلية المراقبة؛

- الإشراف على تبع وتقييم أثر آلية المراقبة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية لخارطة الطريق 2022-2026؛
- تثمين النجاحات وتقاسم وترصيد الممارسات الفضلى.

تتولى لجنة تتبع مركبة، يرأسها السيد الكاتب العام للوزارة، تتبع إرساء وتفعيل آلية المراقبة على الصعيد الوطني، وتضم في عضويتها، علاوة على المنسق الوطني لهذه الآلية، مديرتي ومديري المصالح المركزية المعنية وممثلين عن وحدة دعم الإصلاح ومديرة ومديرة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

تتولى هذه اللجنة، بمراعاة اختصاصات لجنة القيادة المركزية، القيام بالمهام التالية:

- تنفيذ التوجيهات والقرارات الصادرة عن لجنة القيادة المركزية؛
- تحضير برامج العمل والمحصيلة الوطنية الدورية لتفعيل آلية المراقبة؛
- اتخاذ التدابير الكفيلة بدعم ومواكبة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في إرساء وتفعيل آلية المراقبة؛
- تتبع وضعية تقدم إرساء وتفعيل آلية المراقبة على الصعيد الوطني وتذليل الصعوبات والإكراهات التي قد تعيق ذلك؛
- تأطير وتتبع وتقييم عمل منسقى آلية المراقبة على الصعيد الجهوبي.

يتم تعيين أعضاء كل من هاتين اللجانتين وتحديد مهامهما ونظام اشتغالهما بمقرر للسيد الوزير.

٧. مراحل إرساء آلية المراقبة

انسجاما مع مبدأ التدرج المعتمد في تنزيل مقتضيات ومتطلبات آلية مواكبة مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية، سيتم إرساء هذه الآلية على مرحلتين أساسيتين:

١- المرحلة الأولى: تجريب الآلية

أ- تكوين عملي لمنسقى آلية المراقبة على المستويات المركزية والجهوية والإقليمية

يتطلب إنجاح عملية إرساء آلية المراقبة على مستوى مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية تكوينا عمليا، قبليا، للمنسق الوطني لآلية المراقبة وفريق عمله ومنسقى آلية المراقبة الإثنى عشر (12) على المستوى الجهوى ومنسقى هذه الآلية الإثنى وثمانين (82) على المستوى الإقليمي، علما أن هذا التكوين العملي يستهدف تملك هؤلاء المنسقين لأدوار ووظائف ومهام آلية المراقبة ويتبع لهم تجربتها وممارستها، على مستوى مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية.

ومن أجل بلوغ هذه الغاية، يتم تحديد عينة تجريبية من الأحواض المدرسية بمعدل حوض مدرسي، على الأقل، على مستوى كل أكاديمية جهوية للتربية والتكوين ومديرية إقليمية، وذلك بتنسيق بين المصالح المركزية المعنية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية، وبمساهمة من المنسق الوطني لآلية المراقبة ومنسقى هذه الآلية على المستويين الجهوين والإقليميين.

بـ- انتقاء وتكوين وتأهيل المواكبين على مستوى مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض

المدرسية وتجريب الآلية

بعد انطلاق مرحلة التكوين العملي وتأهيل المنسق الوطني لآلية المعاكبة ومنسيقى هذه الآلية على المستويين الجهوي والإقليمي، وتجريهم لآلية على مستوى عينة الأحواض المدرسية التجريبية، تشرع المصالح المركزية المعنية والأكاديميات الجهوية للتربية والتقويم والمديريات الإقليمية، بمساهمة من المنسق الوطني والمنسقين على المستوى الجهوي والإقليمي، في وضع آلية تنظيمية ومؤسساتية لانتقاء عينة أولى من المواكبين الميدانيين، بمعدل مواكب واحد لكل حوض مدرسي تجاري. وستصدر، لاحقا، مذكرة خاصة بشأن هذه الآلية.

وبعد انتهاء عملية انتقاءهم، يتم تكوينهم وتأهيلهم وإكسابهم الخبرات المطلوبة وفق نفس المنهجية والبرنامج المعتمدين بالنسبة لتكوين منسيقى آلية المعاكبة على المستوى الوطني والجهوي والإقليمي بما في ذلك القيام بالتجربة الميدانية لآلية المعاكبة على مستوى مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية التجريبية.

2- المرحلة الثانية: توسيع وتعزيز آلية المعاكبة وقياس أثرها

ستتيح عملية قياس أثر إرساء وأجرأة آلية المعاكبة، في المرحلة التجريبية، على سير مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية المستهدفة، تقييم مردودية عمل المنسقين والمواكبين، وخصوصا فيما يتعلق بالتغييرات الإيجابية المنتظر حصولها على تمثالت وسلوكيات الغير إزاء التحولات الجارية بمؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية، وعلى مؤشرات تمكن التلميذات والتلاميذ من التعلمات الأساسية والحدّ من الهدر المدرسي والرفع من نسبة مشاركة المتعلمين في الأنشطة الموازية.

كما ستتمكن هذه العملية من مراجعة وتكييف التكوينات العملية ودورات التأهيل واكتساب الخبرات المبرمجة لفائدة المنسقين والمواكبين ارتباطا بتوسيع وتعزيز إرساء آلية المعاكبة على مستوى جميع مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية.

وبناء على ما سبق ذكره في هذه المذكرة الإطار، وفي انتظار موافاتكم لاحقا، بمذكرة مفصلة حول تنظيم دورات التكوين العملي والتأهيل وإكساب الخبرات، أطلب منكم، كل من موقعه، تكليف السيدات والسادة رئيسيات ورؤساء مصالح الارتقاء بتدبير المؤسسات التعليمية، على مستوى الأكاديميات الجهوية للتربية والتقويم، أو من يحل محلهم عند الاقتضاء، السيدات والسادة رئيسيات ورؤساء مصالح تأطير المؤسسات التعليمية والتوجيه، أو السيدات والسادة رئيسيات ورؤساء مصالح الشؤون التربوية عند الاقتضاء، على مستوى المديريات الإقليمية، بمهام تنسيق آلية المعاكبة على الصعيد الجهوي والإقليمي وإخبارهم بدورات التكوين والتأهيل وإكساب الخبرات التي سيستفيدون منها، والعمل على تعبيتهم وتحسيسهم ل القيام بهذه المهام على الوجه الأمثل.

كما أطلب منكم القيام، بمساهمة من رؤسات ورؤساء المصالح المذكورين أعلاه، بتحديد الأحواض المدرسية التجريبية، كل حوض مدرسي مكون من ثلاثة (3) إلى خمس (5) مؤسسات للتربية والتعليم العمومي، ممثلة للأسلاك التعليمية الثلاثة، بمعدل حوض مدرسي واحد على مستوى كل أكاديمية ومديرية إقليمية، من أجل توظيفها كفضاءات لعملية تجريب وتنزيل آلية المراقبة.

وفي الختام، وبالنظر إلى أهمية أجرأة هذا الورش الكبير في مسار الإصلاح التربوي وتنزيل مقتضيات خارطة الطريق 2026-2022، وبالنظر إلى الطابع الاستراتيجي الذي يكتسيه، أهيب بكم، كل من موقعه، بإلاء كل العناية والاهتمام، والسلام.

وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة
شكيب بنموسى